توقعت بأن تبقى الموازين المالية الداخلية والخارجية للدولة قوية مدعومة بأرصدة ضخمة من الأصول المالية

«ستاندرد أند بورز» تثبت التصنيف السيادي للكويت عند «إيه.إيه»

■ بناء الكويت صافي أصول مالية وخارجية على مدى سنوات طويلة من شأنه تعزيز مواجهتها أسعار النفط المنخفضة

ستاندرد آند بورز: تثبت التصنيف السيادي للكويت عند «إيه. إيه»

■ حجم إنتاج النفط سيبقى عند 2.8 مليون برميل يومياً حتى 2019 وقد يزيد الإنتاج إذا تم إنجاز خطط الاستثمار الحكومي

■ نظام سعر الصرف في الكويت أكثر مرونة من نظم أسعار الصرف في معظم دول مجلس «التعاون»

تثبت وكالة (ستاندرد اند بورز) التصنيف الائتماني السيادي لدولة الكويت عند المرتبة (إيه. ايه) مع نظرة مستقبلية مستقرة للتصنيف وذلك رغم تراجع الأسعار العالمية للنفط.

وقالت الوكالة في تقريرها الصادر على موقعها الالكتروني وتناول ثلاثة اجزاء رئيسية هي (النظرة العامة للتصنيف) و(مبرراته) و(آفاقه) ان بيئة أسعار النفط المنخفضة لاتزال تؤثر على الفوائض المالية الداخلية والخارجية للكويت وذلك لاعتمادها الكبير على النفط.

واوضحت ان بناء الكويت صافي أصول مالية وخارجية كبيرة على مدى سنوات عديدة من خلال صندوق الثروة السيادية من شانه تعزيز الاستمرار في مساعدتها على مواجهة بيئة أسعار النفط الحالية المنخفضة.

وتوقعت الوكالة في نظرة مستقبلية للتصنيف بان تبقى اوضاع الموازين المالية الداخلية والخارجية لدولة الكويت قوية مدعومة في ذلك بارصدة ضخمة من الأصول المالية.

وحول مبررات هذا التصنيف قالت الوكالة ان هذا التصنيف الائتماني السيادي للكويت جاء مدعوما بالمستويات المرتفعة من الأرصدة التراكمية للثروة المحلية والأصول المالية الداخلية والخارجية السيادية بالرغم من بيئة اسعار النفط المنخفضة.

وتطرقت الى ادارة الكويت من خلال الهيئة العامة للاستثمار لأصول مالية ضخمة تراكمت من إنتاج النفط والغاز على مر السنين واصفة إدارة الثروة النفطية من قبل الحكومة الكويتية بانها «حصيفة».

واشارت في المقابل الى محدودية المعلومات بشأن حجم الاصول المالية المدارة من قبل هيئة الاستثمار مقدرة قيمة موجوداتها بأكثر من 500 مليار دولار أمريكي منها حوالي 380 مليار دولار لصندوق احتياطي الأجيال القادمة و120 مليارا لصندوق الاحتياطي العام.

وقدرت الوكالة صافي الاصول الحكومية بنحو اربعة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2016 بما يوفر مصدات مالية ضخمة لمواجهة تداعيات انخفاض اسعار النفط في الأسواق العالمية.

وبالنظر الى الاعتماد الكبير على قطاع النفط اعتبرت الوكالة ان الاقتصاد الكويتي لا يتمتع بالتنوع مشيرة في ذلك إلى اثر الانخفاض الحاد في أسعار النفط خلال العامين الماضيين على الفوائض المالية الداخلية والخارجية وعلى مستويات ثروتها قياسا على اساس نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

وقالت (ستاندرد اند بورز) وفقا لافتراضاتها للسيناريو الاساسي ان حجم إنتاج النفط الكويتي سيبقى عند نحو 2ر8 مليون برميل يوميا لغاية عام 2019 وقد يزيد الانتاج إذا تم إنجاز خطط الاستثمار الحكومي في هذا القطاع متوقعة أن يحقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الكويت بالمتوسط نموا بنحو 2ر2 في المئة في السنوات 2016-2019.

واوضحت ان الميزانية العامة للدولة (من دون حساب دخل الاستثمار) واجهت عجزا بنحو 6 مليارات دينار اي 17 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2016/15 والذي تم تمويله بمزيج من عمليات السحب من صندوق الاحتياطي العام وإصدارات الدين المحلية.

واوضحت ان الحكومة حددت العجز المستهدف في ميزانية السنة المالية 2017/16 بنحو 8ر6 مليار دينار قبل استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة اي نحو 25 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي بافتراض سعر النفط عند (35 دولارا للبرميل والإنتاج عند نحو 2ر8 مليون برميل يوميا) ونحو 9ر6 مليار دينار اي بنسبة 28 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي بعد استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة.

وتوقعت وكالة (ستاندرد اند بورز) أن تستمر الميزانية العامة للدولة بما في ذلك دخل الاستثمارات الحكومية بتحقيق فوائض بنحو 5ر6 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للسنوات المالية 2017/16 – 2020/19 بالرغم من انخفاض أسعار النفط.

ولفتت الى ان الحكومة تواجه انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية بعدة طرق منها التخطيط لزيادة انتاج النفط عن طريق إعادة الإنتاج في المنطقة المحايدة مع السعودية وهو ما من شانه أن يؤدي إلى زيادة الإنتاج بنحو 150 الف برميل يوميا.

وقالت الوكالة ان الفوائض المالية للصادرات النفطية المحققة خلال سنوات (2015/2009) ستنخفض إلى ما نسبته نحو 3ر4 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في السنوات 2016-2019.

واشارت الى تقديرات بان يتجاوز صافي أوضاع الأصول الخارجية للكويت ستة اضعاف المتحصلات من الحساب الجاري في عام 2015 نتيجة لسياسة الدولة في استثمار جزء كبير من تلك الفوائض المالية في الخارج متوقعة بقاء إجمالي التمويل الخارجي منخفض نسبيا عند نحو 98 في المئة من متحصلات الحساب الجاري والاحتياطيات القابلة للاستخدام في السنوات الأربع القادمة.

وتطرقت الى سعر صرف الدينار الكويتي المربوط بسلة عملات (غير معلنة) مؤكدة ان نظام سعر الصرف في دولة الكويت «أكثر مرونة بقليل» من نظم أسعار الصرف في معظم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأخرى والتي ترتبط أسعار صرف عملاتها بالدولار الأمريكي.

واكدت استقرار النظام المالي في الكويت بما في ذلك النمو الائتماني المحلي مشيرة الى تمتع البنوك الكويتية بقاعدة رأسمالية قوية مع وفرة السيولة وفقا لمعايير (بازل3) اذ تمارس المصارف انشطتها في ظل بيئة تنظيمية قوية وبشكل معقول.

اما عن افاق التصنيف فقالت (ستاندرد اند بورز) ان النظرة المستقبلية المستقرة للتصنيف السيادي لدولة الكويت تعكس توقعات الوكالة ببقاء الأوضاع المالية الداخلية والخارجية قوية بدعم من الأرصدة الكبيرة من الأصول المالية.

واشارت الى امكانية الاتجاه نحو تخفيض التصنيف إذا أدى الانخفاض المستمر في أسعار النفط إلى بطء النمو الاقتصادي بشكل يفضي إلى إضعاف الأوضاع المالية الداخلية والخارجية بشكل كبير وتقويض مستويات الثروة في الدولة (مقاسا بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) أو إذا تصاعدت المخاطر الجيوسياسية بشكل ملحوظ.

وعلى الجانب الاخر فتحت الباب امام إمكانية رفع التصنيف الائتماني السيادي للكويت إذا نجحت الإصلاحات السياسية في تعزيز الفعالية المؤسساتية وتحسين التنويع الاقتصادي على المدى الطويل وإذا تراجعت حدة المخاطر الجيوسياسية بشكل ملحوظ وتحسنت التوقعات بشأن قطاع النفط.

أكد أن المملكة لن تتوانى عن دعم توازن السوق

الفالح: النفط السعودي يشهد طلباً مرتفعاً

أكد وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية السعودي، م. خالد الفالح، أن إنتاج المملكة من النفط الخام يشهد طلبا مرتفعا في معظم انحاء العالم.

ونوه الفالح بأن المملكة تعمل على إعادة التوازن بين العرض والطلب لدعم أسعار النفط.

وقال وزير الطاقة إن إعادة التوازن إلى السوق بدأت بالفعل، لكن تصريف واستخدام مخزونات النفط الخام والمنتجات سوف يستغرق وقتا طويلا. إننا نسير في الاتجاه الصحيح، ويجب أن تعكس الأسعار هذا الأمر.

وأضاف الفالح: لقد ارتفع الإنتاج لتلبية الزيادة في الطلب الموسمي خلال فصل الصيف وكذلك لتلبية الطلب المرتفع من عملائنا. وعلى الرغم من الشعور السائد في السوق البترولية حاليا، لايزال إنتاجنا من النفط الخام يشهد طلبا قويا في معظم انحاء العالم، لا سيما وأن العرض من خارج منظمة أوبك قد شهد انخفاضا سريعًا مع زيادة حالات انقطاع الإمداد في ظل المؤشرات القوية للطلب العالمي.

وبسؤاله عن تجاوز المعروض حجم الإنتاج خلال الشهر الماضي حيث بلغ 10.75 مليون برميل في اليوم، فهل هذا يعني انكم احتجتم إلى السحب من المخزون؟

رد الفالح: بالفعل سحبنا كمية بسيطة من المخزون خلال الشهر الماضي وهو امر متوقع خلال هذه الفترة. لكن في ظل المحاولات الحثيثة لإعادة التوازن بين العرض والطلب نتوقع استمرار زيادة السحب من المخزون في جميع انحاء العالم لدعم أسعار النفط.

وأكد الفالح ان الطلب المحلي عادة ما يشهد زيادة خلال فصل الصيف بسبب ارتفاع معدلات استهلاك الكهرباء لأغراض تكييف الهواء. لكن الملاحظ ان الزيادة المسجلة خلال هذا الصيف تقل كثيرًا عن الزيادات التي سجلت خلال فصول الصيف السابقة. وللعلم فإن برنامج كفاءة استهلاك الطاقة الذي تبنيناه خلال السنوات الثلاث الماضية بدأ يحقق الأهداف المرجوة منه، لا سيما بعد تطبيق إجراءات كفاءة استهلاك الطاقة مع الزيادة التي حدثت في رسوم الكهرباء وأسعار المشتقات النفطية مما أدى إلى انخفاض نمو معدلات الطلب المحلي.

وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية السعودي م. خالد الفالح

وقال الفالح إن إعادة التوازن إلى السوق بدأت بالفعل، لكن تصريف واستخدام مخزونات النفط الخام والمنتجات سوف يستغرق وقتا طويلا. إننا نسير في الاتجاه الصحيح، ويجب أن تعكس الأسعار هذا الأمر. إلا أن زيادة سرعة بيع الأسهم النفطية المقترضة (البيع على المكشوف) التي شهدتها السوق تسببت في تراجع الأسعار، ولكنه وضع لن يستمر طويلا. ولزيادة حجم الاستثمارات والإنتاج، يجب أن تتجاوز أسعار النفط مستوياتها الحالية. وأضاف ان المملكة تراقب السوق عن قرب، ولن تتوانى عن اتخاذ أي إجراء لاستعادة التوازن في السوق إذا ما اقتضت الضرورة. وهو ما سيتم بالطبع بالتعاون مع منظمة أوبك والدول الكبرى المصدرة للنفط من خارج أوبك.

الدولار يتراجع بعد أن أذكت بيانات مبيعات التجزئة قلقا بشأن النمو

الدولار يتراجع بعد استقرار مبيعات التجزئة

تراجع الدولار الأمريكي بعد أن استقرت مبيعات التجزئة الأمريكية على غير المتوقع في يوليو تموز بينما تراجعت ايضا أسعار المنتجين في الشهر نفسه على عكس التوقعات وهو ما يثير قلقا بشأن قوة النمو الاقتصادي في الربع الثالث.

وكان خبراء اقتصاديون توقعوا أن ترتفع مبيعات التجزئة 0.4 بالمئة. والهبوط في أسعار المنتجين هو الأول منذ مارس آذار والأكبر منذ سبتمبر ايلول 2015.

وقال محللون إن بيانات مبيعات التجزئة الأمريكية على وجه الخصوص تسببت في إضعاف الدولار.

واظهر تقرير ثالث يوم الجمعة ان ثقة المستهلكين الأمريكيين استقرت في أوائل اغسطس آب رغم أن آراء الأسر بشأن الدخل ضعفت قليلا. وأشار تقرير رابع إلى أن الشركات حققت تقدما كبيرا في يونيو حزيران في خفض مخزونات فائضة كان لها تاثير سلبي على النمو الاقتصادي منذ الربع الثاني من 2015.

وانهى مؤشر الدولار -الذي يقيس قيمة العملة الأمريكية أمام سلة من ست عملات رئيسية- جلسة التداول منخفضا 0.18 بالمئة إلى 95.681 بعد ان كان هبط في وقت سابق من الجلسة إلى 95.254 وهو ادنى مستوى في اسبوع.

وهبطت العملة الخضراء 0.66 بالمئة أمام العملة اليابانية إلى 101.29 ين بينما تراجعت 0.06 بالمئة مقابل اليورو إلى 1.1165 دولار.

وكان الدولار قفز يوم الجمعة الماضي بفعل بيانات تظهر زيادة أكبر من المتوقع في الوظائف في يوليو تموز وهو ما زاد التوقعات بان يرفع مجلس الاحتياطي الاتحادي أسعار الفائدة هذا العام.

لكنه تخلى عن تلك المكاسب هذا الاسبوع مع استبعاد المستثمرين زيادة للفائدة في سبتمبر ايلول.

وسيصدر مجلس الاحتياطي محضر اجتماعه لشهر يوليو تموز يوم الأربعاء القادم وسيتحول التركيز بعد ذلك إلى الكلمة التي ستلقيها جانيت يلين رئيسة البنك المركزي الأمريكي في ندوة جاكسون هول في 26 اغسطس.

الذهب يتخلى عن مكاسبه بفعل مبيعات لجني الأرباح وتقليص الدولار لخسائره

تخلى الذهب عن مكاسبه لينهي جلسة التداول على انخفاض طفيف مع تقليص الدولار الامريكي لخسائره وإقبال المستثمرين على مبيعات لجني الارباح في المعدن النفيس الذي كان قفز أكثر من 1 بالمئة في وقت سابق من الجلسة.

وبلغ سعر الذهب في المعاملات الفورية 1334.56 دولار للاوقية (الاونصة) في نهاية التعاملات في السوق الامريكي منخفضا 0.22 بالمئة ومنهيا الاسبوع بلا تغير يذكر.

وتراجع الذهب في العقود الامريكية الاكثر نشاطا تسليم ديسمبر كانون الاول 0.5 بالمئة ليسجل عند التسوية 1343.20 دولار للاوقية.

وكان المعدن الاصفر قفز بما يصل إلى 1.4 بالمئة إلى 1355.80 دولار للاوقية في وقت سابق يوم الجمعة بعد بيانات ضعيفة لمبيعات التجزئة الامريكية لشهر يوليو تموز فاجات الخبراء الاقتصاديين واشارت إلى فتور في انفاق المستهلكين بعد زيادة بمعدل قوي بلغ 4.2 بالمئة في الربع الثاني من العام.

وقلص مؤشر الدولار خسائره إلى 0.12 بالمئة بعد ان كان هبط 0.6 بالمئة أمام سلة من العملات الرئيسية عقب بيانات مبيعات التجزئة التي دفعت المستثمرين لتأخير توقعاتهم للموعد الذي قد يرفع فيه البنك المركزي الامريكي اسعار الفائدة. ومن بين المعادن النفيسة الاخرى انخفض سعر البلاتين في المعاملات الفورية 1.67 بالمئة إلى 1118.00 دولارا للاوقية بعد أن هبط 3 بالمئة في الجلسة السابقة.

وزير النفط يزور الدول المنتجة في محاولة لتعزيز الأسعار

فنزويلا ترفع الحد الأدنى للأجور 50 % مع ارتفاع التضخم

كراكاس - «وكالات»: اعلن الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو أن وزير النفط الفنزويلي إيولوخيو دل بينو سيبدأ جولة تشمل دولا اعضاء في اوبك وخارجها في إطار محاولة للتوصل إلى توافق بين الدول المنتجة للنفط على استراتيجية لتعزيز اسعار النفط الخام.

وتسعى منذ اشهر فنزويلا التي تواجه ضائقة مالية إلى حشد منتجي النفط نحو التوصل لاتفاق للحد من الإنتاج كوسيلة للسيطرة على وفرة من المعروض العالمي من النفط ولكن كبار مصدري النفط يركزون على ما يبدو على الحفاظ على حصتهم في السوق بشكل اكبر من تركيزهم على زيادة الأسعار.

وقال مادور سيغادر في جولة تشمل دول اوبك وغير أوبك» ولم يحدد مادورو الدول التي سيزورها ديل بينو.

واضاف إن 70 دولارا للبرميل سيكون «عادلا بشكل معقول» ووصفه بانه «هدف ضروري ويمكن تحقيقه بسهولة.»وقال مادورو إن وزيرة الخارجية ديلسي رودريجيز سترافق ديل بينو خلال الجولة.

وقالت روسيا اكبر منتج للنفط في العالم يوم الاثنين إنها لا ترى اي اساس لإجراء محادثات جديدة بشان تجميد إنتاج النفط ولكنها قالت إنها مستعدة لإجراء مفاوضات.

ومنذ هبوط اسعار النفط في 2014 حاولت فنزويلا مرارا التوسط للتوصل لاتفاقيات لتجميد إنتاج النفط وتقليص وفرة في المعروض لكن دون تحقيق نجاح يُذكر. ولم ينجح اعضاء اوبك ومنتجو النفط الأخرون ومن بينهم روسيا في التوصل لاتفاق بشان تجميد الإنتاج خلال اجتماع عُقد في الدوحة في ابريل نيسان.

ومن المقرر ان يجتمع اعضاء اوبك بشكل غير رسمي في سبتمبر ايلول المقبل.

وتواجه فنزويلا التي تحصل على كل عملتها الأجنبية تقريبا من النفط أزمة اقتصادية أدت إلى ارتفاع معدل التضخم بها إلى أعلى مستوى في العالم والى نقص مزمن في الغذاء والدواء.

من جهة اخرى اعلن الرئيس الفنزويلي زيادة الحد الأدنى للاجور 50 في المئة ابتداء من اول سبتمبر ايلول وسط معدل تضخم مرتفع اضعف بشدة القوة الانفاقية في فنزويلا عضو اوبك التي تعاني من ازمات.

وسيرتفع الحد الادنى للأجر الشهري إلى 22577 بوليفار نحو 35 دولارا بناء على السعر الأقل لسعرين رسميين للصرف ولكن نحو 23 دولارا بسعر السوق السوداء. وسيرتفع الحد الأدنى إلى 65056 بوليفار مع إضافة بطاقات للطعام.

وقال مادورو خلال بث تلفزيوني «هذه ثالث مرة يرتفع فيها (الحد الأدنى للأجور) هذا العام.»ويقول منتقدون إن الزيادات المتكررة في الأجور غير كافية تماما لتعويض التضخم الذي وصل إلى 181 في المئة في 2015 وفقا لإحصاءات رسمية. ولم ينشر البنك المركزي أحدث أرقام التضخم وهو ما يقول زعماء المعارضة إنه يُقصد من ذلك إخفاء بيانات اقتصادية محرجة.

ويقول مادورو إن حكومته ضحية «حرب اقتصادية» يقودها خصومه السياسيون.

وزير النفط الفنزويلي إيولوخيو دل بينو